رأي القدس

بوش يعيش اسوأ ازماته

■ حرص الرئيس الامريكي جورج بوش ان يكون رد فعله على الازمة النووية الايرانية هادئا ومعتدلا، اثناء لقائه السيدة انغيلا ميركل المستشارة الالمانية الزائرة للبيت الابيض، عندما قال في مؤتمر صحافي مشترك عقداه امس انه يريد تسوية بالوسائل الدبلوماسية.

اسباب الحرص الامريكي المفاجىء متعددة، ابرزها عدم استعداد ادارة بوش لخوض حرب جديدة او تحمل تبعات اي عقوبات اقتصادية يمكن ان يفرضها مجلس الامن الدولي.

فالحديث عن اللجوء للقوة العسكرية ضد ايران ربما يؤدي الى معارضة كبيرة داخل الكونغرس واوساط الشعب الامريكي حيث ما زال الفشل في العراق ماثلا في الاذهان. مضافا الى ذلك ان ادارة الرئيس بوش تحتاج الى نصف مليون جندي على الاقل اذا ارادت فتح جبهة حرب جديدة مع ايران، ومثل هذا العدد من القوات غير متوفر.

واذا كانت الحكومة العراقية بقيادة الرئيس صدام حسين قد قبلت بالعقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها بعد اجتياح قواتها للكويت لتجنب الحرب استجابة لضغوط ونصائح عربية، فان رد فعل الحكومة الايرانية قد يكون مختلفا.. فايران لم تنتهك اي قانون دولي باقدامها على تخصيب اليورانيوم، ومن هنا فانها قد تلجأ الى اساليب عسكرية تنهك القوات الامريكية في العراق، وتغرقها في حرب استنزاف دموية، من خلال تأليب الميليشيات التابعة لها، وهي الميليشيات التي باتت تشكل الاغلبية الساحقة داخل قوات الامن والحرس الوطني العراقية.

الادارة الامريكية الحالية تعاني من سخط شعبي بسبب سياساتها الخارجية الفاشلة في منطقة الشرق الاوسط، ولذلك ستتردد طويلا قبل الاقدام على مغامرة عسكرية جديدة ضد ايران، فقد خسرت حتى الان اكثر من ثلاثمئة مليار دولار في حربيها بافغانستان والعراق، وربما يتضاعف هذا الرقم ثلاث مرات، لان ايران اضخم مساحة من العراق، وسكانها يعادلون ثلاثة اضعاف عدد سكان العراق.

الارجح ان الرئيس بوش يريد التمهل في معالجته للملف النووي الايراني، وكسب اطول فترة ممكنة من الوقت قبل الاقدام على خياري الحصار او العمل العسكري، او الاثنين معا، ريثما يجد لنفسه مخرجا من العراق، وتفرز الانتخابات الاسرائيلية في آذار (مارس) المقبل قيادة جديدة تخلف قيادة شارون التي كانت تشكل الشريك الاستراتيجي الاوحد في المنطقة العربية.

وحتى يحقق هذه الاهداف، سيلجأ الرئيس بوش الى مجلس الامن لاستصدار قرار يدين ايران لعدم تعاونها مع وكالة الطاقة الذرية، ويهددها بعقوبات اقتصادية اذا استمرت في هذا النهج، تماما مثلما فعل مع العراق، بحيث يستخدم هذا القرار في الوقت المناسب في المستقبل.

الادارة الامريكية مصممة على عدم السماح لايران بامتلاك اسلحة نووية، وتجد مساندة كبرى من قبل الدول الاوروبية وروسيا في هذا الصدد، لان مثل هذه الاسلحة ستهدد هيمنتها على منطقة الخليج، حيث منابع النفط واحتياطاته، وستنهي التفرد الاسرائيلي بامتلاك اسلحة الدمار الشامل في المنطقة.

العام الحالي سيكون عام ايران، مثلما كانت الاعوام الخمسة الماضية اعوام افغانستان والعراق، وسيكون عاما حافلا بالمفاجآت، واولها ارتفاع اسعار النفط الى معدلات قياسية جديدة، وثانيها تصعيد عمليات المقاومة ضد القوات الامريكية في العراق، وثالثها سقوط المزيد من الصواريخ على التجمعات الاسرائيلية في فلسطين، سواء من الضفة والقطاع او جنوب لبنان، ورابعها تصاعد موجات التطرف، وزيادة حالة الحرج التي تعيشها الانظمة العربية، حليفة امريكا.

وساطة عربية وشرعية دولية تهيىء المسرح للتدخل الخارجي

الأزمة السورية والتغيرات التي طرأت على قواعد اللعبة

محمد عبد الحكم دياب *

■ وصل تعقيد الموقف السوري إلى منتهاه. وأمامه يضع الإنسان يده على قلبه من «وساطة» عربية تسير، منذ ما قبل حرب الخليج الثانية (1991)، في اتجاه معاكس لخدمة مخططات ترتيب أوضاع المنطقة، وإعادة تشكيلها على المعايير والخرائط الأمريكية والصهيونية الخالصة.. ساعد على ذلك مضمون وشكل «الشرعية الدولية»، التي ظهرت بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، وبعد سقوط جدار برلين، ثم اختطاف الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وتوظيفهما لخدمة السيطرة الأمريكية على العالم، وتحويلهما إلى غطاء يمنح الدول الكبرى شرعية التدخل في شؤون الدول الأخرى، ونحن ممن يوقنون بأن «الوسيط العربي»، المجرب في السابق مع فلسطين والعراق وليبيا والسودان، ليس وسيطا بالمعنى السياسي الصحيح، بل أداة ضغط ورديف للتدخل الخارجي، ووجود حسني مبارك بين «الوسطاء العرب» لا يبشر بخير، وليعذرني القارئ العزيز إذا ما كنت متشائما للغاية من وساطة يكون هو أحد أطرافها. فالرجل تمرس على دور المخلب الناهش للحم العرب الحي.

وإذا كان انشقاق عبد الحليم خدام عن الحكم في دمشق قد زاد من الرحلات المكوكية بين دمشق والرياض وشرم الشيخ (عاصمة حسني مبارك)، فهذه رحلات تزيد من دواعي القلق ولا تقلله، خاصة أن فيها من يدعي الحكمة بأثر رجعي، ومن يتظاهر بالبراءة. وقد كشفت طريقة التعامل مع تقرير ميليس، قبل التطورات الأخيرة، بعضا من هذا. فبمجرد نشره، في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، تنادى هؤلاء متجاوزين قواعد التعامل الصحيحة مع هذا التقرير الحساس، ولا يعنيني هنا مدى صدق أو كذب ميليس، إن ما يعنيني هو أن أبسط المبادئ القانونية، غير المسيسة، تقول بأن «المتهم بريء حتى تثبت إدانته»، مهما كان عداؤه، ومهما كانت الملابسات والشواهد ضده، وليس العكس، بجانب أن أكبر مساحة للدفاع يجب أن تكون مكفولة له، بغض النظر عن عواطفنا ومدى كراهيتنا أو حبنا له، ليس هذا فقط، بل إن أساليب التحقيقات تقوم على البحث عن صاحب المصلحة في اقتراف جريمة ما، وحتى على افتراض أن النظام السوري صاحب مصلحة، كان الواجب المهني والنزاهة القانونية يقتضيان وضع احتمال وجود طرف أو أطراف أخرى لها مصلحة في تصفية رفيق الحريري، مهما كان هذا الاحتمال ضعيفا.

وقد يرى البعض أن هذا الطرح يأتي متأخرا، بعدما تمت إدانة سورية، وهذا غير صحيح، ولا أملك إلا التذكير بجحافل المحققين والخبراء الذين مسحوا العراق، طولا وعرضا، ودخلوا غرف نوم كبار المسؤولين، في أكبر عملية انتهاك عرض بلد، له شخصيته الدولية، وعضو مؤسس للأمم المتحدة ولجامعة الدول العربية، مع أن ما كانوا يبحثون عنه لم يكن «إبرة في كومة قش»، إنما كان أسلحة دمار شامل من الصعب إخفاؤها، وسوغت هذه «الإبرة» المتوهمة العدوان وبررت الغزو لبلد شقيق وعزيز، وكان مدعوو الحكمة بأثر رجعي أول من أضفى شرعية على الاحتلال وأدان المقاومة، وبعد أن انتهى الأمر بتصريحات فجة للأمين العام للأمم المتحدة، واعترافات أمريكية وبريطانية مخجلة، تشير إلى زيف التقارير التي سوغت الحرب، ومارست أجهزة الإعلام والصحافة عادتها لتجديد الثقة في الخطاب السياسي الغربي، بدعوى الشفافية في تغطية الحرب، لكي نصدق أن القتلة منصفون، فها هم «بصدقهم» يعترفون بأخطائهم.. ما أروعها ديمقراطية تجعل القاتل يسير في جنازة القتيل، ويحاسب من انتهك عرضه بعد أن تحول إلى جثة هامدة.

ميليس بنى كامل تحقيقه على احتمال واحد، مستبعدا الاحتمالات الأخرى. ومعنى ذلك إدانة مسبقة، مع أن سلطة التحقيق القانوني تنحصر في توجيه الاتهام فقط، ووضع أدلتها أمام سلطة اخرى، هي سلطة القضاء، كجهة وحيدة مخولة بتجريم الأفعال وتسويغ الإدانة وإصدار الأحكام، أما الخروج عن هذه المعايير يجعل أمثالنا لا يتعاطفون مع هذا التقرير، وأرى أنه لا يساوي قيمة الحبر الذي كتب به، ولا ثمن الورق الذي دون عليه. ومع ذلك تحول التقرير، بمنطق «الوساطة العربية»، إلى مادة تعتمد عليها «الشرعية الدولية» وهي تهيئ المسرح للتدخل في سورية ولبنان!!.

الكل يريد معرفة الحقيقة، ونحن منهم، لكن النزاهة واجبة، وموجبات العدالة يجب أن تكون متوفرة، إنها المتغيرات جعلت بعضنا ينحاز ضد نفسه، ولم نجد أحدا أجاد قراءتها، إما جهلا أو عمدا، ليقول لنا ولغيرنا، بأن ظروف الأمس غيرها اليوم، والقواعد التي أدخلت القوات السورية إلى لبنان ضمن «قوات الردع العربية» غير تلك التي اقتضت خروجها. وتصوير الأمر بأن «الشيطان السوري»، كان، وما زال، الشيطان الوحيد المحمل بالآثام، هو نفسه الذي كان بالأمس حليفا له.. ومن يتحدث عن بشاعات «الاحتلال السوري»، هو أول من منحه الشرعية، سواء في إقرار استراتيجية الدخول في مؤتمر القمة العربية 1976، أو بمجهود سعوي في الطائف عند البحث في استراتيجية الخروج، لكن لا القمة العربية أصبحت ذات معنى، ولا الطائف تعكس أي وزن.. قواعد اللعبة تغيرت، لكن لا أحد يبدو فاهما أو مهتما.. وما كان مقبولا بالأمس أصبح غير مقبول اليوم.

هذا المسمى «الاحتلال السوري» دخل من الباب الشرعي والمشروع.. صاغته «شرعية دولية» دالت.. باتفاق اللبنانيين والعرب والمجتمع الدولي، وهذا «الاحتلال» المدعى لم يتم بالغزو، ولا بحق الفتح.. فالعلاقة بين البلدين الشقيقين كانت تسمح بما هو أكثر من ذلك، وكان الوضع العربي يمنح رخصا تمكن الجيوش من العبور بين البلد العربي والآخر، والظرف الدولي أقر ذلك، بجانب أن الرئيس الراحل حافظ الأسد لم يمارس «خطيئة» صدام حسين، في دخول الكويت.. وعندما تتغير «قوانين اللعبة»، وتتغير موازين القوى الداخلية اللبنانية.. تركت قوى سنية تقليدية مواقعها العروبية والوطنية السابقة إلى مواقع انعزالية، زادتها قربا من «المارونية السياسية» في توجهاتها الانعزالية والغربية والصهيونية، وشئ مثل هذا حدث على مستوى الطائفة الدرزية، ارتبط بتصفية تراث الراحل العظيم كمال جنبلاط.. عندما يتغير كل هذا يغيب العمل العربي المشترك عن الفعل ولا يكون أساسا للوساطة.. ينقلب على نفسه.. يدفع القضايا المحلية والإقليمية دفعا إلى التدويل، ويضيف مجهود الأمة السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي، ليصب في مجرى أمركة وصهينة الحلول والتسويات العربية والإسلامية، وهذا المجهود هو الذي يساهم، بفعالية منقطعة النظير، في تدمير ما يعرف بالبنى التحتية لـ«الإرهاب»، وهدفه اطلاق يد القوى الدولية في تفكيك الدول والكيانات العربية والإقليمية، لتفسح الطريق أمام العودة الجديدة للاستعمار، بصيغه القديمة.. أي بطريق الغزو والتدخل العسكري المباشر.

ولا تعود تعقيدات الوضع السوري إلى تلك المتغيرات فقط، إنما تعود إلى الآثار التي ترتبت على اختيار الرئيس بشار الأسد، فما كان له أن يصل إلى الحكم، في الأصل، فـ«التوريث» وتغيير المادة المتعلقة بالسن في الدستور بالطريقة التي تمت، وبطء إيقاع التغيير والإصلاح، ثم الضغط من أجل التمديد للرئيس اللبناني إميل لحود، كل هذا وغيره أثر بالسلب على الوضع الداخلي في كل من سورية ولبنان. من هنا لا يمكن أن يكون الحديث عن الخطر الخارجي بمعزل عن الاستبداد، ولا بمعزل عن أزمة الحريات وحقوق الإنسان.. وهنا تجدر الإشارة إلى عدم وجود وطني عربي واحد، أيا ما كانت بلده أو اتجاهه يتمنى لسورية السوء إلا أن المشكلة هي في أن الدفاع عن سورية، كدولة ومجتمع وشعب لا يستقيم مع إنكار أزمة الحريات أو تجاهل مطلب المشاركة السياسية، أو إغماض العين عن الفساد المستشري في مجالات عديدة، وقبول الأسر في معتقلات وأقبية أجهزة الأمن البوليسية والعسكرية والحزبية، في نفس الوقت فإن هذا لا يبرر القبول بتحويل لبنان إلى مركز لانطلاق لأي نوع من العدوان على سورية، فلبنان ليس النموذج الكويتي، الذي كان، وما زال، مركزا لانطلاق الغزو واستمرار احتلال العراق، ومن جهة أخرى فإن التحسب للخطر الخارجي لا يعفي النظام السوري من المسؤولية عما وصلت إليه الأوضاع من ترد وتعقيد.

الاستبداد والتدخل الأجنبي شيئان متداخلان، بفعل هذه المتغيرات، كل يؤدي إلى الآخر.. فالاستبداد أصبح مسوغا للتدخل، والتدخل صار غطاء لأنواع أخرى من الاستبداد.. والنموذجان الأفغاني والعراقي واضحان، فاستبداد لوردات الحرب الأفغان، واستبداد المحاصصة الطائفية والعرقية العراقية، كلاهما يجد غطاءه وحمايته في وجود المحتل. وإذا كان الأول استبداد كتل ومصالح، فإن الثاني استبداد عقائد ومذاهب، وكلاهما شر وجبت مواجهته. وهذا يحكم نظرتنا للأمور في سورية الحبيبة، ويحكم نظرتنا إلى انشقاق عبد الحليم خدام. فلو كان هذا الرجل المخضرم جزءا من حركة تغيير أو إصلاح داخلي لكان الأمر مفهوما، ولكان في مقدوره التكفير عن خطاياه، ولو بالتنازل عن كل ما يحمل شبهة التربح بفعل المكانة والسلطة والنفوذ، لاستطاع أن يكون حافزا للتغيير والإصلاح، أما أن يتحول إلى شاهد اثبات لحساب «شرعية دولية» مطعون فيها، فهذا خسران كبير. ويبدو أنه مستعد للعب دور الحربة المصوبة إلى رأس سورية، وعليه ألا ينسى أنه أحد صناع كل ما هو منتقد ومصدر شكوى لغالبية السوريين واللبنانيين.. هو الذي رعى كل هذا من تكليفه من قبل الرئيس الراحل حافظ الأسد بتحمل مسؤولية الملف اللبناني.

الموقف الوطني والقومي من سورية، لا يختلف عن الموقف من نظيره الفلسطيني أو العراقي، فرفض استبداد صدام حسين لم يعن أبدا التفريط بالعراق أو تسليمه للغزاة، ولم يعن التخاذل عن تأييد مقاومة الغزو والاحتلال، ونفس الشيء يحدث مع سورية، والدعوة لحماية سورية من خطر التدخل الخارجي لا يعني القبول باستبداد نفر من حكامها أو فساد مسؤوليها. وهذا يضع على كاهل الرئيس السوري عبئا كبيرا.. عليه أن يثور على نفسه، يساعده في ذلك شبابه وسنه، ويدعو قوى شعبه الحية إلى المشاركة في تحول ديمقراطي حقيقي، يعيد الاعتبار للقوى المهمشة، وبه يتم التصالح بين الحاكم والمحكوم.. وهذه الدعوة لانفتاح ديمقراطي، على القوى الوطنية والقومية والإسلامية، ولمشاركة سياسية فعالة، تقتضي التعرف على مواقف وأدبيات قوى المعارضة السورية في الداخل والخارج، فقد يكون في فتح هذا الملف الآن فرصة لتغييرات داخلية تخفف من وطأة الضغط الخارجي. وحتى لو ادعى البعض أن هذا الأمر يأتي متأخرا، فمن الأفضل أن يأتي متأخرا من ألا يأتي أبدا!

* كاتب من مصر يقيم في لندن

على خطى اسرائيل تسير قوات الاحتلال في العراق

هيفاء زنكنة *

■ استنسخت قوات الاحتلال الانكلو ـ امريكي في العراق من نظيرتها الاسرائيلية، في الاسبوع الماضي، تجربة يعتبرها السياسيون والعسكريون الاسرائيليون قمة ما توصلوا اليه لحماية الاسرائيلي، مما يسمونه بالارهاب الفلسطيني. انها عملية بناء الجدار العنصري بكل مواصفاته البغيضة. وها هي قوات الاحتلال في العراق تتبنى مشروعا مماثلا لتسير خطوة أخرى على نهج الاحتلال الصهيوني. فمن قصف واعتقالات جماعية، وترويع وتهديد للناس، وتجنيد للوكلاء المحليين، الى بناء الاسوار والجدران العازلة. ومن الزاوية الخضراء وأسوارها الكونكريتية المحصنة الى أسوار الصينية الرملية مرورا بسامراء. اساليب حماية المستعمر من ابناء البلد المحتل هي ذاتها اينما وجد المستعمر، مهما تعددت اسماؤه. حيث نشهد تحويل العراق الى معسكرات اعتقال كبيرة سجينها هو المواطن. فالاسوار تشيد، والتحصينات تتزايد، والآثار تدمر ونقاط التفتيش تتكاثر والاعتقالات العشوائية، والسجون والتعذيب سيوف مسلطة على رقاب الجميع. لأن قوات الاحتلال ووكلاءها يرفضون الاعتراف بحقيقة بسيطة، وبديهية اخلاقية لاتحتمل النقاش، وهي ان الشعوب ترفض الاحتلال وتقاومه بكل الاساليب الممكنة والمتوفرة لديها.

ضمن هذا المسار تناقلت وكالات الانباء، يوم العاشر من الشهر الحالي، خبرا مفاده ان الجنود الامريكيين، الذين سئموا هجمات القنابل اليومية ضد دورياتهم قرب مصفاة بيجي، وهي واحدة من مصافي النفط الرئيسية في العراق، شرعوا في اتخاذ اجراءات حاسمة لقتال عدوهم الخفي. فبدأوا ببناء سد رملي ضخم حول بلدة الصينية، التي يسكنها 50 الف مواطن، وتبعد حوالي 15 كيلومترا غرب بيجي، وتعتبرها قوات الاحتلال، خاصة جنود الفرقة 101، معقلا لمن يهاجمها.. وقال الكابتن الامريكي كريستوفر جادج، المشرف على بناء الجدار لـ«رويترز»: «اعتقد ان هذا الجدار سيكون مفيدا لانه سوف يمنع الارهابيين من دخول البلدة. وعندما ينتهي السد سيكون طوله عشر كيلومترات وارتفاعه أكثر من مترين. ويتم البناء بموافقة شيوخ القبائل ومجلس البلدة والشرطة». وقد عارض اهل البلدة، خلافا لتصريح الناطق باسم الاحتلال، بناء الجدار لانهم وحسب تصريح رئيس مجلس البلدية سيحول البلدة الى معسكر اعتقال.

ويأمل الجيش الامريكي ان بناءه الجدار، وهو الثاني بعد الجدار المحيط بسامراء الواقعة على بعد مئة كيلومتر شمال بغداد، سيمنع المسلحين من دخول المدينة. علما بان جدار سامراء أدى الى تخريب عدد من المواقع الاثرية المهمة. وقد تم تبني سياسة تسوير المدن، بعد ان فشلت التكتيكات المضادة الاخرى التي تستخدمها القوات الامريكية على غرار استعمال الطائرات بدون طيار التي تحوم في الهواء لقصف من يحفرون الطرق لزرع العبوات المتفجرة المصنوعة يدويا. وستكلف قوات الاحتلال رجال الأمن العراقيين بالوقوف عند المداخل المؤدية إلى البلدة إلى جانب مهام الحراسة على الأبراج على طول الجدار، ليكونوا درعا لحماية قوات الاحتلال.

ومن الواضح من تصريح الكابتن الامريكي، ان الحكومة العراقية المؤقتة اما موافقة على مشروع بناء الجدران جملة وتفصيلا، او انها، كما في كل الشؤون العسكرية والسياسية والاقتصادية، لم تتم استشارتها أساسا. والارجح هو الاحتمال الثاني. اذ بات من المألوف لدى ابناء الشعب العراقي ان يسمعوا سياسيي الحكومة المؤقتة وهم ينكرون معرفتهم بما يجري حالما تضيق بهم الحيلة والحالة ولايرغبون بالاقرار بانهم بلا سلطة او قرار. فها هو هوشيار زيباري، وزير الخارجية المؤقت، ينفي في مقابلة مع برنامج (العالم الآن)، اثناء وجوده في بريطانيا، يوم التاسع من الشهر الحالي، أن تكون الحكومة العراقية على اطلاع بمستوى المباحثات التي قيل انها تجري بين القيادات العسكرية الميدانية (يعني قوات الاحتلال) وبعض من يمثلون فصائل المسلحين او الذين يعارضون العملية السياسية. واكد أنه حسب معلوماته فإن الحكومة العراقية ليست طرفا في هذه المباحثات لا من قريب ولا من بعيد. وان كان زيباري قد قضى وقته في لندن لاجراء مباحثات مع وزير الخارجية البريطانية جاك سترو شملت التحديات التي تواجه العراق في مرحلة مابعد الانتخابات ودور بريطانيا في دعم الاستقرار وبسط الأمن في البلاد. في اليوم نفسه، كتب السفير الامريكي زلماي خليل زاد في مقالة نشرت في صحيفة وول ستريت جورنال، بان من الارجح اجراء تغييرات في الدستور العراقي من اجل توسيع قاعدة العمل السياسي، متجاهلا، الاستعماري بازدراء الى المتعاونين معه. ويبدو الازدراء اكثر وضوحا حين يختلط بالجهل في حالة الرئيس الامريكي بوش. حيث كرس بوش معظم خطابه الاخير، الذي استغرق قرابة الساعة، امام المحاربين القدماء الامريكيين وبحضور وزيرة الخارجية كوندليسا رايس، لمعالجة كل صغيرة وكبيرة في الشأن العراقي، بدءا من كتابة الدستور والمحاصصة الطائفية، انتهاءا بالوضعين العسكري والاقتصادي، ومرورا بتبرير ارتفاع اسعار المحروقات! واسترسل بوش مخططا موضحا محاجا ومستفيضا بمفردات تفوق بها على مفردت الشفافية والمصداقية والنزاهة التي ارتبطت بعهد رئيس الوزراء المؤقت الجعفري.

بلغنا بوش اولا، كما جرت العادة، ان العراق أصبح الجبهة الاساسية للحرب على الإرهاب، وان العراق الديمقراطي سيكون نموذجاً للحرية في الشرق الأوسط الكبير، وان هدف أمريكا في العراق هو النصر على العدو الذي وصفه بالصداميين والإرهابيين. وقال إن العدو ما زال يثير الحرب ضد الديمقراطية، ونصرنا سيكون انتصاراً للحرية وسيأتي عندما يتوقف الصداميون والإرهابيون عن شن هجمات ضدنا.

ثم انتقل الى الوضع الامني والتطورات الأمنية، حيث أعرب الرئيس الأمريكي عن ثقته بتحقيق النصر في العراق، رغم اعترافه بأن هناك الكثير من التضحيات التي ستبذل خلال العام الحالي.

وفي الوقت الذي تحدث فيه بوش عن الانتخابات النزيهة والحكومة الدستورية والدستور الجديد، لم ينس ان ينبه، مثل خليل زاده، الى ان هناك اصلاحات سياسية ستتم وأن البرلمان العراقي الجديد سيقوم بإجراء تعديلات على الدستور قبل نهاية العام الحالي!

وهيأ بوش الامريكيين وليس العراقيين، نفسيا، لتوقع اضطرابات في العراق حيث سيجرى السباق على السلطة هناك. وفيما يخص الوضع الاقتصادي، كرر بوش أكثر من مرة ضرورة تحديث الاقتصاد العراقي، مشيراً الى ان اسلوب الدعم لا سيما للوقود بالعراق أثر في مشاريع البنية الأساسية في العراق، ملوحاً الى قرب اختفاء بعض الدعم. لان الدعم يلتهم أكثر من نصف الموارد العراقية، وان التعامل مع الدعم سيؤثر في بناء اقتصاد عراقي حديث، في مقابل تحدي اعادة بناء البنية التحتية لا سيما في قطاعات الكهرباء والنفط.

وفي اشارة سريعة الى امريكا، وصف بوش بعض منتقدي الحرب في العراق بأنهم يفتقرون إلى الإحساس بالمسؤولية ولا يبالون بالعواقب، ودعا في عام انتخابات التجديد النصفي للكونغرس إلى إجراء مناقشات (تجلب الثقة بديمقراطيتنا لا الراحة لأعدائنا).

وبالنسبة للانسحاب الأمريكي من العراق كرر الرئيس بوش أن قرار البقاء أو عدمه في العراق، سيكون مبنياً على اساس الظروف الميدانية وليس بناء على برامج زمنية يضعها ساسة في واشنطن، وان أكد في الوقت نفسه على وجود استراتيجية جديدة للنصر في العراق.

ولئلا يتهم الرئيس الامريكي بالتدخل بالشؤون الخارجية للعراق فقد ترك لسكوت ماكليلان، المتحدث باسم البيت الأبيض، تولي تلك الناحية حيث صرح ماكليلان منبها بإن النظام الإيراني يسير في اتجاه يعاكس الاتجاه الذي تتخذه دول الشرق الأوسط، وان على ايران وسورية الاصغاء لتوضيحات الادارة الامريكية في ان يقوم البلدان بدور إيجابي تجاه العراق، ويجب عليهما تغيير سلوكهما وعدم التدخل في شؤون العراق الداخلية!

ان تصريحات وخطب مسؤولي الادارة الامريكية وقوات الاحتلال ومسؤولي الحكومات المؤقتة المتناقضة في العراق وخارجه ومواقفهم جميعا، في كل المجالات، تثبت بما لا يتطرق اليه الشك، بانهم يعيشون في عالم لاعلاقة له بالشعب العراقي ووطنيته وتاريخه وكرامته وطموحاته. عالم يتحدث فيه بوش عن العراق، باعتباره ملكا خالصا للادارة الامريكية، كمحاولة لتناسي حجم ورطته ومقاومة الشعب العراقي لقوات احتلاله. انهم يعيشون في عالم منعزل أحاطوا فيه انفسهم، عقليا، بجدران عالية من الرمال والكونكريت، حتى باتوا يظنون بان خلاصهم سيتم من خلال بناء المزيد من الجدران والاسوار، حول الشعب باجمعه.

* كاتبة من مصر

مآسي الحج في عصر التقدم التقني والتخلف الاداري

د. عبد الوهاب الأفندي

■ أصبح ما يعرف بالسياحة الجماهيرية سمة من سمات عصرنا، ففي اوقات محددة من كل عام يتدفق ملايين الزوار على بقاع معينة من العالم، من ابرزها السواحل الجنوبية لفرنسا واسبانيا وايطاليا، وملاهي ديزني في باريس وفلوريدا وكاليفورنيا وغيرها من مناطق جذب الزوار. وفي كل هذه المناطق، خاصة ملاهي ديزني، ابتكر المنظمون وسائل تنظيمية وتقنية متطورة لضمان انسياب مئات الآلاف من الزوار يوميا دون تزاحم ملحوظ، وبالقطع بدون حوادث مأساوية متكررة.

(2)

المشاعر المقدسة في مكة المكرمة وما حولها، وخاصة منى وعرفات، ليست اذا بدعا من الاماكن التي يتدافع نحوها مئات الآلاف من البشر في فترات معينة، سوى ان التزاحم في مكة والمشاعر يقتصر على فترة معينة من العام لا تتجاوز ايام معدودات، بخلاف الاماكن الاخرى التي تستقبل تدفق ملايين السياح لاشهر، واحيانا طوال العام كما هو حال ديزني لاند.

(3)

لماذا اذن لا نسمع بكوارث تدافع في ديزني لاند كل اسبوع، بينما لا يكاد يمر عام لا تقع فيه حوادث كارثية في المشاعر المقدسة؟ هل لأن الامر قدر مقدور لا يملك انسان دفعه كما يردد المسؤولون السعوديون؟ ولماذا لا يقع قدر الله الا على الحجاج المحرمين الملبين بينما ينصرف عن رواد الملاهي وغيرهم من عباد الله الآخرين؟

(4)

هناك عدة عوامل تجعل كوارث الحج قدرا محتوما، ابرزها دأب الحجاج على التقاطر نحو نقطة واحدة في وقت واحد في منطقة رمي الجمرات في منى، والذين يدفعهم لهذا هو فتوى متنطعة للعلماء السعوديين ظلت تؤكد على وجوب الرمي في وقت محدد (تراجع البعض عنها لحسن الحظ).

(5)

هناك عوامل اخرى ابرزها سوء المواصلات وتخلف تقنية التنقل في مكة والمشاعر. فالطريق الوحيد من والى المشاعر هو بالسيارات، مما يخلق زحاما لا مثيل له، ويفرض على الجموع قضاء ساعات متواصلة في الاختناقات المرورية، وهو بدوره ما يدفع الحجاج للخروج من منى في عجلة لتجنب الزحام. في الحرم الملكي ايضا تستخدم وسائل بدائية، مثل الحمل على الاكتاف، لحمل الضعفاء او المقعدين من الحجاج ومساعدتهم على قضاء مناسكهم.

(6)

الحكومة السعودية اختارت الا تقيم مشروعات متطورة للنقل والمواصلات في الحرم والمشاعر، مثل السكك الحديدية، او مترو الانفاق او السيور المتحركة او غيرها من الوسائل، وقد يكون السبب هو عدم الجدوى الاقتصادية لمثل هذه المشاريع، خاصة وان فترة اقامة الحجيج بالمشاعر لا تتجاوز الاسبوع كل عام. وقد يكون السبب هو الحرص على مصالح اقتصادية لمن يقدمون خدمات النقل ومساعدة الحجاج المقعدين.

(7)

اذا كان العامل الاقتصادي هو الاهم، كما هو الارجح، فمن الممكن ان تطلب الحكومة السعودية من الدول الاسلامية والقادرين من المسلمين التبرع لتغطية نفقات اقامة نظام مواصلات متطور بغرض التيسير على جميع الحجاج وتجنب الكوارث مستقبلا. ويمكن ايضا جمع مبالغ لتعوض من تتضرر مصالحهم من التطوير والتحديث، وستجد الكثيرين من المتحمسين للمساهمة في هذا العمل الخيري.

(8)

كوارث الحج هي بالفعل قدر مقدور، مثلها في ذلك مثل الطاعون وانفلونزا الطيور والفقر والتخلف والحكام الجهلة، ولكن الله يبتلي الخلق بقدره لينظر كيف يعملون، ومدى همتهم واجتهادهم في التخلص من هذه البلايا والرزايا والتعامل معها.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741ـ0208 (6 خطوط)ـ
فاكس: 8902 741ـ0208 أو 7637 748ـ0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 **Fax:** 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN